

Distr.: Limited  
2 August 2002  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند ٥ من جدول الأعمال

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس  
الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

السودان، قطر، مصر، فلسطين: مشروع قرار

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض  
الفلسطينية المحتلة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة، بما في ذلك قرارات الدورة الاستثنائية الطارئة  
العاشرة بشأن الحالة في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة،

وإذ تشير أيضا إلى قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨  
(١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وإذ ترحب بالمبادرة العربية  
المعتمدة في قمة بيروت،

وإذ تكرر تأكيد مبدأ عدم قبول حيازة الأرض عن طريق الحرب،

وقد صممت على دعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني  
الدولي وجميع صكوك القانون الدولي الأخرى فضلا عن قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن  
ذات الصلة،

وقد تلقت تقرير الأمين العام بشأن الأحداث الأخيرة في جنين وفي مدن فلسطينية  
أخرى أثناء الفترة من بداية آذار/مارس إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢،

وإذ تكرر إدانتها لرفض إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التعاون مع الفريق الذي أنشأه الأمين العام لتقصي الحقائق في مخيم جنين للاجئين، غير مكترثة بقرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢). وإذ تدين رفض إسرائيل تقديم معلومات لغرض إعداد تقرير الأمين العام المذكور أعلاه،

وإذ تلاحظ أنه نظرا للموقف الإسرائيلي، فإنه لم يتسن الحصول على بيان كامل وتام للأحداث التي جرت في جنين وفي مدن فلسطينية أخرى،

وإذ تلاحظ معربة عن سخطها أن قراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) لم ينفذا بعد بشكل كامل،

وإذ يساورها بالغ القلق لقيام قوات الاحتلال الإسرائيلية مؤخرا بإعادة احتلال المدن الفلسطينية والمراكز المهولة الأخرى وفرضها حصار عسكري على مقر رئيس السلطة الفلسطينية وتدمير مؤسسات السلطة الفلسطينية واستمرار أعمال القتال بين الجانبين،

وإذ يساورها شديد القلق أيضا لاستمرار القيود الشديدة المفروضة على حركة الأشخاص والسلع، والتدهور الشديد للحالة الاقتصادية وظروف المعيشة والأزمة الإنسانية التي تندر بوقوع كارثة والتي يواجهها الشعب الفلسطيني،

وإذ تكرر التأكيد على التزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالامتثال امتثالا تاما وفعالا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والمورخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس،

وإذ تلاحظ أن الاتفاقية التي تأخذ في الاعتبار الكامل الضرورات العسكرية الحتمية يجب التقيد بأحكامها في جميع الظروف،

وإذ ترحب بانعقاد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، كما أوصت بذلك الجمعية العامة في قرارها د١ - ٦/١٠ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩، وبالبيان الذي اعتمده المؤتمر فضلا عن إعادة انعقاد المؤتمر في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ في جنيف وإعلانه الهام والقيم،

وإذ تشير إلى التزامات الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية باحترام وكفالة احترام الاتفاقية في جميع الظروف وفقا للمادة ١ المشتركة في الاتفاقيات الأربع،

وإذ تشدد على المسؤوليات بموجب المادة ٢٩ من اتفاقية جنيف الرابعة فضلا عن المسؤوليات الشخصية الناجمة عن الانتهاك المتواصل والخروقات الخطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة،

وإذ تشير إلى الأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وبدء نفاذ النظام الأساسي،

وإذ تشدد على أهمية سلامة ورفاهية كافة المدنيين في منطقة الشرق الأوسط ككل،

وإذ ترحب بتوافق الآراء الدولي الذي تم التوصل إليه مؤخرا بشأن حل الدولتين وضرورة إنشاء دولة فلسطين،

١ - تدين الأعمال الشنيعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين في جنين وفي مدن فلسطينية أخرى، بما في ذلك أعمال القتل غير المشروعة واستخدام الدروع البشرية واستخدام القوة المفرطة والاعتقال التعسفي والتعذيب، والحرمان من العلاج الطبي وإمكانية الحصول عليه، والتي يشكل بعضها انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة؛

٢ - تطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة من المدن الفلسطينية والمراكز المأهولة الأخرى، والعودة إلى المواقع التي كانت فيها قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ مما سيفسح المجال أمام حوار سياسي ذي مغزى؛

٣ - تطالب أيضا بالوقف الكامل لجميع أعمال العنف، بما فيها الأعمال العسكرية، والتدمير وأعمال الإرهاب ضد المدنيين؛

٤ - تعرب عن تأييدها لتواجد دولي في الميدان، مما قد يساعد على تحقيق استقرار الحالة وتوفير حماية للمدنيين الفلسطينيين، ومساعدة الطرفين على تنفيذ الاتفاقات؛

٥ - تؤكد ضرورة متابعة الأطراف المتعاقدة السامية لتنفيذ الإعلان الذي اعتمده مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، من خلال اتخاذ إجراءات محددة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، لكفالة احترام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لأحكام الاتفاقية؛

٦ - تؤكد أيضا الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة والمناسبة ضد منتهكي القانون الإنساني الدولي، ولا سيما مرتكبي جرائم حرب؛

٧ - تدعو إلى تقديم المساعدة والخدمات الضرورية العاجلة، بغية تخفيف وطأة الحالة الإنسانية الراهنة التي تنذر بوقوع كارثة والمساعدة في إعادة بناء وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، وتعرب عن تأييدها الجهود الرامية إلى إعادة بناء السلطة الفلسطينية وإصلاح المؤسسات الفلسطينية وعقد انتخابات ديمقراطية وحرّة؛

- ٨ - **تكرر تأكيد** تأييدها لجهود المجموعة الرباعية المؤلفة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، فضلا عن جهود الأطراف المعنية الأخرى وتدعو الجانبين إلى التعاون التام مع هذه الجهود من أجل تنفيذ المبادرات والخطط الرامية إلى إنهاء الحالة الراهنة واستئناف عملية السلام؛
- ٩ - **تقرر** رفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتا، والتفويض لرئيس الجمعية العامة في أحدث دورة لها باستئناف جلساتها بناء على طلب من الدول الأعضاء.
-